موقف نقابة المحامين العراقيين من اتفاقية كامب ديفيد 1979-1982

Position of Iraqian Lawyers Association about Camp David Accords of 1979-1982

بكرعبد المجيد محمد، جامعة سامراء– العراق

ملخص

استغلت الولايات المتحدة الامريكية الظروف الاقتصادية التي عصفت بمصر بعد حرب 1973، فمارست ضغوطاً على نظام انور السادات للتوصل الى انهاء الصراع العربي "الاسرائيلي"، فضلاً عن رغبة السادات لإيجاد سبل التعاون الاقتصادي مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الامريكية لتجاوز ازمته الاقتصادية، وشكل ذلك التوجه امراً مخالفاً للخط العربي وعرض السادات ونظامه إلى انتقادات عديدة من معظم الدول العربية، لان ذلك سيكون على حساب نضال العرب وامانيهم في الحرية والاستقلال، وكذلك فانه سيشكل ضربة قاصمة تكسر فيه ظهر المقاومة الفلسطينية ،وتقضي على كل امل في استرجاع الحقوق الفلسطينية المغتصبة، والذي شكل اعتراف اكبر دولة عربية بإسرائيل وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل ، ومن ذلك المنطلق تقلدت نقابات المحامين العرب مواجهة تلك الخطوة التي تضر بالوحدة العربية، وتستهدف المشاريع الوحدوية والنضالية، فشاركت نقابة المحامين العراقيين التوجه القومي التحرري من خلال نشاطاتها واجتماعاتها وبياناتها، فكان اعضاؤها لهم السبق في مواجهة الاتفاقية المصرية "الإسرائيلية" ونددوا بكل مشروع يستهدف ضرب الوحدة والنضال العربي، ونبهوا الحكام العرب إلى ضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، واسناد حرياته وتوحيد الصف العربي.

الكلمات المفتاحية :موقف . نقابة .المحاميين. اتفاقية .كامب ديفيد.

Abstract

The United States exploited the economic conditions that hit Egypt after the 1973 war, putting pressure on the Anwar Sadat regime to reach an end to the Arab-Israeli conflict, as well as Sadat's desire to find ways of economic cooperation with Israel and the United States to overcome his economic crisis. In contrast to the Arab line and Sadat's offer and his regime to the criticism of many of the Arab countries, because this will be at the expense of the struggle of the Arabs and their aspirations for freedom and independence, as well as it will be a devastating blow break the back of the Palestinian resistance and eliminate all hope in the restoration of rights The Arab Lawyers Union participated in the national liberation movement through its activities, meetings and statements. Its members have a head start in the face of the Egyptian-Israeli agreement and condemned every project aimed at striking unity and Arab struggle. They warned the Arab rulers to defend the rights of the Palestinian people and to uphold their freedoms and unite the Arab ranks.

Keywords : attitude, association, agreement, lawyers, camp David.

مقدمة

أدت نقابة المحامين العراقيين منذ نشوؤها ادواراً مختلفة على الاصعدة السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن تعاونها مع النقابات المهنية الاخرى ومنظمات المجتمع المدني في نشاطاتها المتعددة فكان لها ممارسة العمل الوطني في داخل البلاد ، واسهمت اسهاماً فاعلة في التظاهرات والاحتجاجات ضد الوجود البريطاني في العراق، وكذلك في التنديد بالمعاهدات والاتفاقيات التي كانت تمس استقلال البلاد وحرية ابناؤه ،ولم يقف دور نقابة المحامين العراقيين عند الامر، بل شاركت مع النقابات العربية الاخرى في الدفاع عن القضية المركزية للعرب (القضية الفلسطينية) وعن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واسترجاع الحقوق العربية المغتصبة.

جاء اختيار عنوان البحث موقف نقابة المحامين العراقيين من اتفاقية كامب ديفيد 1979-1982 لإماطة اللثام عن الغموض الذي اكتنف موقف نقابة المحامين العراقيين تجاه اتفاقية كامب ديفيد.

قسم البحث على مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، تناول المحور الأول منها: **موقف نقابة المحامين العراقيين من القضية الفلسطينية قبل انعقاد اتفاقيتا كامب ديفيد**1967-1977 ، واهم ما مر بالمنطقة العربية من أحداث، ولاسيما احداث ما بعد حرب عام 1967 وضياع الضفة الغربية وصحراء سيناء ومرتفعات الجولان، والمساعي العربية لاسترجاع الاراضي العربية والتغير الذي طرأ على سياسة الدول الاستعمارية و"إسرائيل" بعد الانتصارات المباركة في حرب اكتوبر 1973، **أما المحور الثاني فقد تناول: اتفاقية كامب ديفيد وموقف نقابة المحامين العراقيين منها**، وتم استعراض الاتفاقية وظروف انعقادها واهم اطرافها وماهي تلك الاتفاقيات الموقعة بين مصر و"إسرائيل" بإشراف ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اراضيها، وكيف واجهت نقابة المحامين العراقيين بالاشتراك مع نقابات المحامين العرب عن طريق المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بعد ان عقدوا الاجتماعات المتعددة في أكثر من بلد عربي للتحذير من ويلات تلك الاتفاقية ووجوب شجبها والتنديد بها ومواجهة ذلك الاتجاه المخالف للخط العربي الموحد، **أما المحور الثالث فتضمن نتائج توقيع اتفاقية كامب ديفيد** وانعكاساته بالدرجة الأولى على مصر، إذ أدى عقد مصر لتلك الاتفاقية إلى عزلها عن الساحة العربية لان معظم العرب قد رفضوا ونددوا بتلك الاتفاقية ومنهم العراق .

مدخل تاريخي

تميزت نقابات المحامين بإطار نقابي مهني عن غيرها من النقابات المهنية الاخرى، بسبب طبيعة عمل المحامين انفسهم، فضلاً عن طبيعة علاقتهم بالسلطات العامة في مجالات الحياة جميعها، إذ يأتي دور المحامي في الاسهام لنصرة الحق وانصاف المظلومين والدفاع عنهم، ولاسيما وان المحامي يعد عوناً للقاضي في الوصول إلى الحقيقة ويسهم في ان يجعل مهمة القاضي يسيرة وان عمل المحامين كاطار داخل نقابة او اتحاد او رابطة من شانه يجعلهم أكثر إبداعاً وعطاء وأكثر قوة وتأثيراً[1].

مثلت نقابات المحامين في العصر الحديث احدى اهم النقابات المهنية في الدولة الحديثة وان عدد من الحكومات تتحاشى مواجهتها وتطلب ودها وتتقدم دعمها المادي والمعنوي وتترك لها امر تنظيم مهنة المحاماة والمحامين، والبعض الآخر من الحكومات تحرص على تهميش دور نقابة المحامين تخوفا من دورها ونفوذها وتعمل بكل جهد من أجل إبقاءها ضعيفة مشتتة، وكذلك تحاول التدخل بشؤونها وتنظيماتها مثل التدخل بتعيين رئيسها واعضاء مجلس ادارتها وتقليص صلاحيتها[2].

أولاً: موقف نقابة المحامين العراقيين من القضية الفلسطينية قبل انعقاد اتفاقيتا كامب ديفيد1967-1977:

شكلت القضية الفلسطينية محورا مهماً من محاور نشاطات نقابة المحامين العراقيين عبر مشاركاتها وبياناتها واسهاماتها الفاعلة إسناداً للقضية وأصحابها من أجل الحصول على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، إذ شغلت القضية الفلسطينية حيزا كبيرا من نشاطات نقابة المحامين العراقيين، وكان لانعقاد مؤتمرات القمم العربية منذ عقد الستينات الأثر الكبير في إبراز القضية الفلسطينية إلى الوجود في الواقع العربي المعاصر، ولاسيما قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964 وتشكيل جيش خاص بها والاعتراف بها ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط 1974[3].

بعد نكسة حزيران 1967 وانهيار الدول العربية الثلاث مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية بدأت منظمة التحرير الفلسطينية [4] بالظهور كطرف فاعل في مركز الاحداث على الساحة العربية وبدأت بممارسة نشاطاتها المسلحة بفاعلية أكبر، ولاسيما بعد اخفاق المبادرات العربية في التعامل مع "إسرائيل" من أجل استعادة الأراضي المحتلة في حرب 1967[5].

كان لنقابة المحامين العراقيين موقفاً مسؤولاً في العمل على توعية الدول العربية على تجاوز اسباب الهزيمة، فعقدت جلسة في السادس من حزيران 1967[6] لمناقشة الموقف العربي بعد التطورات الاخيرة التي اظهرت بوضوح مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا "لإسرائيل" ومشاركتهما الفعلية في العدوان المسلح ضد الجبهات العربية، وناشدت الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف[7]، لمصادرة حصص

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من النفط العراقي وقطع العلاقات الدبلوماسية معهما وفتح باب التطوع للمحامين العراقيين للإسهام في جبهات القتال التي تنشب مستقبلا لدعم الشعب الفلسطيني، وكذلك التنسيق مع نقابات المحامين العرب وتفعيل الاتصال مع النقابات في الدول العربية[8].

احرزت الدول العربية انتصارات باهرة على "إسرائيل" في حرب 1973 مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة دورها في إسناد "إسرائيل" والضغط على مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار بشأن وقف اطلاق النار، فبادر الاخير إلى التصويت على القرار المرقم (338) بأغلبية اربعة عشر صوتا في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1973 [9].

عقد المحامين العرب مؤتمرا في القاهرة في الرابع والعشرين من اذار 1974، ووجهت دعوة إلى نقابة المحامين العراقيين لحضوره ،فأكد خلاله نقيب المحامين العراقيين مظهر العزاوي[10] التغير الذي احدثته حرب 1973 في ميزان القوى في الشرق الاوسط وفي صالح حركات التحرر العربية، ولاسيما حركة التحرير الفلسطينية وفتحت الطريق أمام الأمة العربية لتحقيق التحرير الشامل للأراضي العربية المحتلة ،واكد نقيب المحامين العراقيين في الوقت نفسه أن العرب منذ تلك الحرب اصبحوا هدفا للمؤامرات الامبريالية[11]، ولاسيما بعد المكاسب التي حققتها القضية الفلسطينية كالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط 1974، وقرار منظمة الوحدة الافريقية التي عدت القضية الفلسطينية قضية افريقية، فضلا عن إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة [12].

اكدت نقابة المحامين العراقيين في المؤتمر العاشر للرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين في الجزائر الذي عقد في الثاني من نيسان ولغاية السادس منه 1975 على لسان نقيب المحامين العراقيين مظهر العزاوي دعمها للمبادرات القومية للدفاع عن حقوق الشعوب ومساندة حركات التحرر وتأييدها، وطالب كذلك بإدراج الصراع العربي "الإسرائيلي" وقضية فلسطين بوصفها النقطة الاساسية التي تهم العرب ككل في ضوء المناورات التي اجراها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر Henry Kissinger [13] لتبديد منجزات حرب اكتوبر 1973، وفي اختتام المؤتمر أكد نقيب المحامين العراقيين ضرورة التصدي للمحاولات الاستعمارية التي استهدفت وحدة الأمة العربية وتكتلاتها القومية [14]

ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ان عدم التوصل إلى تسوية شاملة لحالة الصراع بين العرب و"إسرائيل" قد يؤدي إلى نشوب حرب جديدة، ولذلك رأت إدارة الرئيس جيرالد فورد J Ford [15] ومن بعده إدارة الرئيس جيمي كارتر J. Carter [16] ضرورة القيام بمبادرات لعقد تسوية منفردة وعقد صلح بين مصر

و"إسرائيل" من أجل عزل الأولى عن دول المواجهة العربية في الصراع الدائر بينهما [17]، اذ عقدت اتفاقية سيناء في العاشر من أيلول 1975 من أجل اقامة سلام عادل في المنطقة العربية واشتركت فيها الدول العربية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية "وإسرائيل" قد عارضتا مشاركتها في مؤتمر جنيف 1973 كونهما ينظران إلى الاخيرة كمنظمة ارهابية[18] .

تفاجأت الدول العربية بمبادرة الرئيس المصري محمد أنور السادات[19] لزيارة القدس لكنها كانت متوقعة من الجانب الإسرائيلي نظراً للاتصالات التي أجراها السادات عن طريق وساطة الملك الحسن الثاني[20] ملك المغرب والرئيس الروماني شاوشيكو Shaoshiko [21] اللذان كان لهما دور كبير في تلك المفاوضات[22]، إذ تمكنا من ترتيب لقاء سري بين (نائب رئيس الوزراء المصري) حسن التهامي وبين (وزير خارجية إسرائيل) موشي ديان Moshe Dayan [23] ، وقد تم ذلك اللقاء في الرباط في السادس عشر من أيلول وجاء قرار السادات بالذهاب إلى القدس فور عودته من جولة شملت رومانيا وايران والسعودية 1977[24] فضلاً عن صدمة الشعب المصري والعربي بتلك الزيارة ،اذ قدم وزير خارجية مصر اسماعيل فهمي[25] استقالته نتيجة لقيام السادات رئيس أكبر دولة عربية بزيارة القدس[26] .

اطلق الرئيس المصري أنور السادات مبادرته العلنية لزيارة القدس والتفاوض مع إسرائيل[27] في خطاب أمام مجلس الشعب المصري في التاسع من تشرين الثاني 1977 حين أكد أنه مستعد للذهاب إلى الكنيست "الإسرائيلي" ومناقشتهم في عقر دارهم رغبة منه في السلام[28]، وفي اليوم التالي تلقى الرئيس المصري دعوة رسمية من مناحيم بيغن لزيارة القدس وحددت في السابع عشر من تشرين الثاني 1977 ووافق السادات على الموعد المحدد للزيارة[29].

رفضت الحكومة العراقية زيارة السادات إلى القدس رفضاً قاطعاً إلى وعدها مبادرة لا مسوغ لها ببيان صدر في الخامس عشر من تشرين الثاني 1977 جاء فيه بالقول ((**إنه تعبيراً عن ضمير الأمة العربية واحتراماً للنضال العربي الطويل ضد الصهيونية المغتصبة ووفاء لعشرات الألوف من شهداء العرب الذين قضوا دفاعاً عن الحق العربي والأرض العربية والكرامة القومية في الحروب والغارات العدوانية المتكررة التي شنها العدو على الأمة العربية ومنها القطر المصري، تعلن أنها تعد تصرف السادات انحرافاً خطيراً لا يجوز السكوت عليه وتجاوزه، كما أنها تستغرب أن يسمح رئيس دولة عربية لنفسه بأن يعلن عن استعداده للذهاب للأرض المحتلة والدخول في حوار هناك مع المحتل المغتصب، فأية زعامة في التاريخ العربي الإنساني نهجت مثل هذا النهج وخطت مثله**))[30].

استنكرت نقابة المحامين العراقيين اعلان الرئيس المصري زيارته القدس والدخول في مفاوضات السلام مع الرئيس الاسرائيلي مناحيم بيغن Meacham Begin[31] من خلال البرقية التي أرسلها نقيب المحامين العراقيين مظهر العزاوي في السادس عشر من تشرين الثاني 1977 إلى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، اذ أكد خلالها قلق منظمات المجتمع المدني العراقية ومنها نقابة المحامين العراقيين من المخططات الاستعمارية لفرض السلام على العرب لطعن القضية العربية والاستمرار باغتصاب الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل ،حين قال "**وبصفتي نقيباً للمحامين العراقيين واستنادا الى دستور الاتحاد ونظامه الداخلي اطلب دعوة الامانة العامة اجتماع طارئ في بغداد او في اي مكان اخر تختاره لدراسة هذا الوضع الخطير الذي بات يهدد القضايا القومية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية**" وأرسل نقيب المحامين العراقيين رسالة مماثلة الى الأمانة العامة لأتحاد المحامين العراقيين أكد خلالها على خطورة الموقف [32] .

اعتقد الرئيس المصري أنور السادات أن حل مشاكل مصر الداخلية والخارجية يكون عبر التوجه نحو الإدارة الأمريكية، وأن عليها سد ابوابها في وجه الاتحاد السوفييتي، فضلاً عن ان حرب 1973 هو ما قدر العرب أن يقدموه في ساحات المعارك تجاه "إسرائيل" وأن حجم القوة بين مصر "وإسرائيل" في مجال السلاح تأتي لصالح "إسرائيل" نتيجة الدعم الأمريكي لها، وأن النفط ليس كافياً لإنقاذ مصر من محنتها الاقتصادية، ولحصول الاخيرة على احتياجاتها من المعونة من دول الخليج يتعين على مصر: أولاً أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وأنها ليس بإمكانها الاشتراك مع سوريا في جبهة تواجه جبهة النفط والمال والقوة، لأن تلك الجبهة شكلت سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية [33].

ثانياً: اتفاقيتا كامب ديفيد وموقف نقابة المحامين العراقيين منها:

دعت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى كامب ديفيد في اوائل شباط 1978 وهو منتجع في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوصل إلى اتفاق للتسوية السياسية بين مصر و"إسرائيل" بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية وبعد موافقة مصر على الدعوة الأمريكية، أعلن مصدر رسمي أن مصر ستقدم إلى مؤتمر كامب ديفيد مشروع سلام شامل يستند على المبادئ الآتية [34]:

1- الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط على أساس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.
2- تحديد مدة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات يقرر الشعب الفلسطيني بعدها مستقبله.
3- اشراك مصر والأردن و"إسرائيل" وممثلي الشعب الفلسطيني بمشاركة الأمم المتحدة للاتفاق على تفصيلات النظام الانتقالي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

4- انسحاب "إسرائيل" من الضفة الغربية وغزة والقدس المحتلة منذ عام 1967وإزالة المستوطنات "الإسرائيلية" القائمة عليها.

5- انهاء الحكم العسكري للأراضي العربية المحتلة عام 1967.

6- ضمان عبور السفن "الإسرائيلية" إلى قناة السويس وعد مضيق تيران ممرا مائياً دولياً .

7- تضمن مصر والأردن ترتيبات الأمن التي يتم الاتفاق عليها.

أما موقف "إسرائيل" فقد استند رأي موشي دايان على أساس موافقة حكومته على الترتيبات الأمنية، وبالنسبة للأراضي المحتلة، فقد طرح مشروع ألون بهذا الخصوص، بمعنى انهم ليسوا غرباء عن الأرض وبالتالي فهم لا يؤيدون الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تضمن جدول اعمال المفاوضات ثلاثة قضايا رئيسة وهي[35]:

1- القضايا الثنائية المصرية "الإسرائيلية"، وتضمن جدول الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء[36] والأمن واتفاقيات الحد من التسلح، ومصير المستوطنات "الإسرائيلية" في سيناء وتطبيع العلاقات بين مصر "وإسرائيل" .

2- القضية الفلسطينية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

3- شكل ودرجة الارتباط بين القضيتين الأولى والثانية.

لقد رفضت الدول العربية اتفاقية كامب ديفيد وعقدت مؤتمر للقمة العربي في بغداد بين الثاني-الخامس من تشرين الثاني 1978، وتم إرسال وفد لمصر برئاسة رئيس وزراء لبنان سليم الحص[37]، إلا أن الرئيس السادات رفض استقباله [38] .

وفي الخامس من ايلول 1978 التقت وفود مصر واسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية وتم عقد مؤتمر صحفي في الثامن عشر من أيلول 1978 حضر موقعوه الثلاثة وهم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس المصري محمد أنور السادات، والرئيس "الإسرائيلي" مناحيم بيغن وأعلنوا التوصل إلى اتفاق الية عمل السلام في المنطقة العربية واقامة علاقات متبادلة بين الدولتين والغاء المقاطعة الاقتصادية واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين مصر و"إسرائيل" وبذلك يتم تطبيع العلاقات بين البلدين، وكذلك تم الاتفاق على بلورة السلام بينهما وانتهى إلى إقرار وثيقتي كامب ديفيد، وحددت الوثيقة الاولى إطار عمل للسلام في المنطقة العربية التي وقعت في السادس والعشرين من اذار 1979 [39] .

لم يتوقف دور المحامين العراقيين في التنديد باتفاقية كامب ديفيد بل استمر في عقد الاجتماعات والندوات في الوقوف بوجه ذلك التوجه الاستسلامي، إذ بين وكيل المحامين العراقيين في

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في تونس للمدة من السابع والعشرون ولغاية التاسع والعشرون من كانون الثاني 1979 بان غاية الاجتماع اليوم بعد استهداف مرحلة المد الشعبي عقب انتصارات حرب اكتوبر1973 ومحاولة انهاء النضال العربي التي كانت زيارة السادات للقدس أحد معالمها ثم إلى المفاوضات التي ادت إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى سلسلة المفاوضات السرية والمريبة التي تدور بين النظام المصري وحده مع "إسرائيل" بإشراف ومباركة الامبريالية الأميركية التي نشرت وثائقه في الصحف والذي اجمعت الأمة العربية في خارج مصر والقوى الشعبية في داخلها على انها تتضمن تفريطاً مباشراً وواضحاً بحقوق العرب القومية في فلسطين وتصفية تامه لها ولقضية الشعب الفلسطيني وتفريطا في حقوق السيادة المصرية على سيناء والمساس باستقلال مصر وحريتها، ذلك الاستقلال الذي ناضلت مصر والامه العربية في الحصول عليه، كذلك ان توقيع تلك الاتفاقية قد ادى بطبيعة الحال إلى تفتيت الأمة العربية واخراج مصر من الصف العربي بكل ما تمثله من طاقات مادية ومعنوية كبرى بالنسبة للعرب عن مجرى النضال، بل ان الاتفاقية تكرس مصر لتكون جسرا يفتح ابوابه امام الاستعمار الصهيوني لإستهداف البلدان العربية وافريقيا وهو الهدف الذي كانت "إسرائيل" والدول الاستعمارية يهدفان اليه منذ سنوات لإنهاء النضال العربي وتصفيته، واضاف مؤكداً بأن الشعب العراقي يرفض ذلك الخط رفضا كلياً لأنه بحكم مجمل الوضع العربي وتوازنات القوى العربية والعالمية لا يمكن أن يقود إلا إلى الخذلان والفرقة وتقسيم الأمة ثم استدراجها بلداً بعد اخر للتنازل عن حقوقها المبدئية الثابتة وسيادتها، وأكد ضرورة وضع صيغ واقعية لمستلزمات عمل عربي مشترك يهدف إلى الحفاظ على المصالح والمبادئ القومية وقضيتها المركزية (القضية الفلسطينية)[40].

اما الوثيقة الثانية فهي حددت اطار العمل للسلام بين مصر "واسرائيل" ومما يلاحظ عليها انها اكثر وضوحاً من الوثيقة الاولى التي اشارت ان مصر "واسرائيل" توافقا لاجل تحقيق السلام بينهما التفاوض بحسن نية بهدف توقيع سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر من توقيع هذا الاطار، وبالفعل جرى التوقيع على الاتفاقية بين الاطراف المجتمعة خلال المدة المحددة[41].

عارضت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الخطوة المصرية، مما احدث فجوة في الصف العربي، اذ اجمعت الدول العربية على مقاطعة مصر[42].

أدى انعقاد الاتفاقية المصرية "الإسرائيلية" إلى استياء عربي في عموم البلاد العربية، إذ عدها المحامون العرب الذين اجتمعوا بطرابلس في المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي خلال المدة 3-4

ايار1979، وشارك المحامون العراقيون في ذلك الاجتماع ووصفوها بانها مؤامرة تستهدف مصير الجماهير العربية وحرياتها لذا فانهم قرروا الاتي[43].

1- ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي المخولة الوحيدة لتمثيله والتحدث باسمه ولا يحق لسواها في ذلك .

2- يرفض مكتب ودادية المغرب العربي اتفاقية الاستسلام التي عقدها الرئيس المصري أنور السادات مع "إسرائيل" بدعم الإمبريالية الأمريكية ويعدها غير ملزمة للامة العربية والشعب الفلسطيني .

3- يطالب مكتب ودادية المغرب العربي الدول العربية والقوى التقدمية والديمقراطية كافة بالتصدي لتلك الاتفاقية، والوقوف في صف الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المسلوبة ويؤسس دولته المستقلة على أرض فلسطين، وطالبوا بتنفيذ مقررات القمم العربية وقرارات الوزراء العرب، وأن تقاطع الدول العربية نظام أنور السادات وتجمد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

عقدت في بغداد ندوة عن حقوق الانسان للمدة من الثامن عشر ولغاية الحادي والعشرين من ايار 1979 وبدعوة من اتحاد الحقوقيين العرب ووجهت الدعوة الى نقابة المحامين العراقيين وندد المشاركون باتفاقية الصلح المنفردة بين مصر واسرائيل في كامب ديفيد وان حق تقرير المصير منصوص عليه في مواثيق الامم المتحدة وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي تعد قواعد ملزمة في القانون الدولي[44]، وفي السياق نفسه حذرت نقابة المحامين العراقيين من تلك الاتفاقية على لسان نقيبها مظهر العزاوي حين قال: "**اننا نرى باتفاقية كامب ديفيد والاتفاقيات الإسرائيلية المصرية على الرغم مما تنطوي عليه من اخطار تهدد مصير الأمة وتفكيكها والقضاء على مركز المقاومة الفلسطينية فانها تستدف كذلك حق الإنسان وكرامته**"[45].

كان لنقابة المحامين العراقيين دور بارز في التنديد بالاتفاقية المصرية "الإسرائيلية" في كامب ديفيد، وجاء ذلك على لسان نقيب المحامين العراقيين مظهر العزاوي في حفل افتتاح اجتماعات المكتب الدائم الذي عقد في دمشق للمدة الخامس إلى التاسع من ايار 1979، اذ بين بأن هناك اخطاراً قد احاطت بأمتنا العربية في سجل نضالها العتيد، وتمثل ذلك الخطر بعقد اتفاقية كامب ديفيد بين نظام الرئيس المصري أنور السادات "وإسرائيل" التي تمت تحت خيمة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمباركة منها فدخلت الأمة العربية في منعطف تاريخي خطير، وذلك لان معاهدة السلام المزعومة لا تقتصر اهدافها على تقويض النضال العربي، وكذلك لا تقتصر على اخراج مصر بثقلها السياسي والعسكري والمادي والمعنوي

وكعنصراً اساسياً من اطراف الصراع العربي "الإسرائيلي" فحسب انما تمثل المعاهدة المشؤومة بداية لمخطط استعماري امبريالي يستهدف بث روح الفرقة والتنازع بين ابناء الأمة العربية الواحدة وتمزيقها إلى كيانات ودويلات وتقطيع اوصالها تمهيدا للتوسع والاستيلاء عليها ونهب ثرواتها واستغلال خيراتها واستعباد ابنائها [46].

يبدو ان نقابة المحامين العراقيين قد نبهت الى اثار تلك الاتفاقية كونها تستهدف الصف العربي والسعي لتمزيقه الى كيانات متناحرة من السهل السيطرة على اجزائها وكبح امال المقاومة العربية في تحرير الاراضي العربية المغتصبة.

اكد نقيب المحامين العراقيين مظهر العزاوي كذلك على أن "إسرائيل" ماضية في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية التي لا حدود لها التي تستهدف الاخلال بالتوازن العربي الذي تحدى القوة "الإسرائيلية" في حرب 1973 وحقق انتصارات عديدة فيها وأن ما يجري من مخططات استعمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان تحت اسماء مختلفة وبصيغ متعددة والتهديدات والابتزازات المنطلقة من القواعد العسكرية في الخليج العربي وغيرها في مناطق الوطن العربي، وأكد كذلك على ضرورة الدعوة لتقوية وترصين واسناد توازن عربي يواجه تداعي الانهيارات، وبعث الأمل في نفوس الجماهير العربية باتجاه نهوض جديد وذلك وحده من دون سواه يسهم في مقاومة المخططات الاستعمارية والامبريالية، وفي ختام الاجتماع اكد نقيب المحامين العراقيين بإعجابه بموقف نقابة المحامين المصرية برئاسة النقيب أحمد الخواجة في رفض معاهدة الصلح المصرية "الإسرائيلية" في كامب ديفيد، وادانته لتوجهات نظام أنور السادات جملة وتفصيلاً [47].

عمد نظام السادات إلى اصدار قانون في 22 تموز 1981، قرر بموجبه إنهاء مدة مجلس النقابة الشرعي المنتخب من الجمعية العمومية للنقابة على وفق أحكام قانونها وتعيين مجلس مؤقت واعتقال عدد من أعضاء المجلس وعدد من أعضاء المكتب الدائم ومن لجنة الحريات العامة وسيادة القانون في الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب لموقفهم المناهض لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية "الإسرائيلية" وتصديهم للدفاع عن الديمقراطية ومعارضتهم للقوانين الاستثنائية، ويرى المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب إن ما أُتخذ من إجراءات ضد مجلس النقابة الشرعي يعد مخالفا لأحكام الدستور المصري والقواعد القانونية ولحقوق الإنسان

وحرياته، وعلى ذلك الاساس فان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العراقيين اكد على الاتي [48].

1- عدم الاعتراف بالإجراءات التي اتخذت بحق مجلس النقابة الشرعية كافة.

2- عد مجلس النقابة برئاسة النقيب أحمد الخواجة هو الذي يتمتع وحده باعتراف اتحاد المحامين العرب ولا تعامل ولا اعتراف بأي مجلس معين سواه.

3- المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة بما فيها المحامين.

4- تكليف لجنة مكونة من الأساتذة الامين العام للاتحاد ونقباء كل من تونس الأردن والسودان والبحرين والمغرب، وعضو المكتب الدائم الدكتور يحيى الجمل بالتوجه إلى مصر للمطالبة بعودة مجلس النقابة الشرعي لموقعه في قيادة نقابة المحامين بجمهورية مصر العربية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين فوراً.

اجتمع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي عقد في بغداد من الثالث إلى السابع من تشرين الثاني 1981 بشأن أوضاع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي، لكن المجتمعون ركزوا على القضية الفلسطينية، واتفاقية كامب ديفيد بين مصر "وإسرائيل" حين اكدوا بأن المكتب الدائم يدق ناقوس الخطر أمام الحكام العرب ليستفيقوا أمام الحلف الأمريكي "الإسرائيلي" الرامي لإخضاع الوطن العربي ونهب ثرواته وضرب حركات التحرر العربية وتصفية القضية المركزية للامة العربية (قضية فلسطين) والمكتب الدائم يدرك تلك الحقائق ليؤكد من جديد على ما يلي [49]:

1- دعمه لكفاح الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ويعتز بنضال الشعب العربي ضد الاحتلال "الإسرائيلي".

2- حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويطالب المكتب بحماية الثورة الفلسطينية واستقلال قراراتها ورفض كل انواع الوصاية والاحتواء والتبعية عليها وفتح الحدود للثورة الفلسطينية كافة لتمارس دورها النضالي ضد الاحتلال "الإسرائيلي".

3- يناشد المكتب الدائم ادراكاً منه للمخاطر التي تتعرض له الأمة العربية، ولاسيما بعد عقد النظام المصري اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل" وضرورة السعي لإعادة الحوار والتعاون بين دول المواجهة العراق وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لإقامة نواة الوحدة العربية وتعزيز القدرة العربية للتصدي للهجمة الامبريالية والخطط "الإسرائيلية" التوسعية ومواجهة الاخطار والمطامع في الوطن العربي وتحرير فلسطين.

4- تأكيد المكتب الدائم رفضه لكل المحاولات والخطط والمبادرات التي هي تكملة وصورة تجميلية مكشوفة لاتفاقيات كامب ديفيد، وأن مسؤولية الجماهير العربية والقوى الوطنية اسقاطها.

ثالثاً: نتائج توقيع اتفاقية كامب ديفيد

كانت اتفاقية كامب ديفيد مجرد معاهدة صلح مقرر بين مصر "وإسرائيل"، وليست حل شامل للنزاع في المنطقة يفتح الباب لجميع أطراف النزاع كما أشار إليها الرئيس أنور السادات في رسالته إلى الشعب المصري بعد توقيع الاتفاقية، ففي شهر تشرين الأول 1978 أعلنت الحكومة "الإسرائيلية" عن مضاعفة عدد المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلن بيغن عن نقل مكتبه ومكتب وزير الخارجية إلى القدس العربية. وعبر اتفاقية كامب ديفيد حققت "إسرائيل" أهدافها في الحصول على موافقة كلٌ من مصر والولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، وإخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي[50].

عدت الدول العربية اتفاقية كامب ديفيد خرقاً لمقررات القمم العربية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وكونها لا تضمن حلاً شاملاً عادلاً لجميع الأطراف، ودعوة الرئيس السادات للعدول عنها وعدم توقيع معاهدة سلام مع "إسرائيل" وعدم الانفراد في المساعي والتصرف في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي، فالسلام العادل الشامل يتم عن طريق انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وحق تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة[51].

اشار وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل انه سأل السادات قبل توقيع الاتفاقية المصرية "الإسرائيلية" في كامب ديفيد عن ماهية الاتفاق وعن ماذا سيوقع فاخبره السادات انه سيوقع أي شيء يقترحه الرئيس كارتر من دون قراءته، ولاشك إن هناك جملة من النتائج السلبية أسفرت عن توقيع كامب ديفيد ويمكن تلخيصها بما يأتي[52].

1- خروج مصر من الصف العربي وفقدانها لمكانتها السياسية.
2- خروج مصر من معادلة الصراع العربي "الإسرائيلي".
3- قبول السادات لشروط ليست فلي صالح مصر ولا في صالح العرب
4- منح السادات "إسرائيل" ما كان تتمناه من شرعية وجودهم الذين كانوا يسعون لإثباته منذ عام 1948.
5- أدت الاتفاقية إلى إضعاف القضية الفلسطينية والدور الفلسطيني.
6- أدى توقيع الاتفاقية إلى إسقاط الجبهة الغربية من الحسابات العسكرية "الإسرائيلية" وتحجيم الدور المصري على الساحة العربية.

أتاحت اتفاقية كامب ديفيد "لإسرائيل" التوسع في بناء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع والقدس، فضلا عن اعلانها في الرابع من حزيران 1981 خضوع مرتفعات الجولان للقانون المدني "الإسرائيلي"، وضمها اليها وبعد انسحابها شبه الكامل من سيناء قامت في حزيران من العام نفسه بأكبر عملية اجتياح في لبنان ومذابح في صبرا وشتيلا وتدمير القوات الدفاعية الجوية السورية حينما دمرت ست وثمانون طائرة وكل ذلك نتيجة التعاون والمساندة الأمريكية لإسرائيل[53]، وان قبول السادات باتفاقية كامب ديفيد ادى الى فقدانه حياته بسبب تلك الخطوة غير المحسوبة اذ اغتيل في السادس من تشرين الاول 1981 حين كان يشهد احتفالا بمناسبة انتصارات حرب 1973 [54].

يبدو مما سبق ان الرئيس المصري انور السادات كان يمني النفس بوعود اطلقها له الرئيس الامريكي بشأن الصداقة الدائمة والسلام في الشرق الاوسط واعتمد في توقيعه الاتفاقية على مكاسب اخرى ترفع من شأن مصر اقتصادياً وسياسياً مع صداقة دائمة مع الولايات المتحدة الامريكية، لكنه لم يكن يعلم انه وقع في فخ الخديعة وخسر نفسه وضحى بقضية العرب المركزية قضية فلسطين وثبت احتلال الصهاينة لها .

الخاتمة

وفي ختام البحث توصلنا الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

1- كان لنقابة المحامين العراقيين مواقف واضحة من القضايا العربية والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنه بالمحافل الدولية كافة، وكان موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي موقفا مشرفاً ،إذ شاركت فيه النقابة زملائها من نقابات المحامين العرب في المطالبة باستعادة الحقوق العربية المغتصبة .

2- كان لنقابة المحامين العراقية دور كبير في الاسهام في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، وفي المؤتمرات التي عقدها الاتحاد للتأكيد على القومية العربية، واولت كذلك اهتماما بالقضية الفلسطينية، ودعمها والدفاع عن حقوق العرب المسلوبة .

3- اكدت النقابة في محافلها كافة على توحيد الصف العربي عقب نكسة حزيران 1967 لتجاوز الاثار التي خلفتها النكسة لمواجهة الخطط الاستعمارية والامبريالية لاستهداف العرب ووحدتهم القومية.

4- دعت النقابة مطالبات الدول العربية بضرورة الحفاظ على المكاسب والانجازات في حرب 1973، وتضمنت تلك الدعوات انهاء حالات الخلاف والقضاء على بواطن الفتن والمباشرة بتأميم الشركات النفطية لقطع الاسناد الغربي عن "اسرائيل".

5- اكدت نقابة المحامين العراقية في مواقفها كافة على التنديد بالمشاريع والمبادرات الاستعمارية التي كان همها بالمقام الاول الحفاظ على سلامة وامن "اسرائيل" على حساب سلامة وامن الشعب الفلسطيني وتوضح ذلك من خلال خطابات وبيانات النقابة وعلى لسان نقبائها وممثليها .

6- كان لها موقف واضح وصريح ضد مبادرة السادات زيارة القدس والدخول في مفاوضات السلام مع "اسرائيل" ،إذ نددت نقابة المحامين العراقيين بتلك المبادرة التي وصفتها بالخطوة الغير محسوبة وتتضمن خروجا عن الاجماع العربي .

7- حذرت نقابة المحامين العراقيين العرب من اثار المعاهدة المصرية "الإسرائيلية" كونها ادت الى اخراج مصر من دائرة الصراع العربي "الاسرائيلي" ، والاعتراف "بإسرائيل" على ارض الواقع .

8- طالبت نقابة المحامين العراقيين مقاطعة نظام السادات والولايات المتحدة الامريكية ،اذ شكل توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد الى ابتعادها عن الخط القومي والوحدوي، مما احدث شرخا

بين مصر والدول العربية واتهمتها بخيانة القضية العربية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

9- استغلت "اسرائيل" الاتفاقية لتحقيق اهدافها في كبح جماح المقاومة العربية في فلسطين بعد ان انهت مستوطناتها في شبه جزيرة سيناء فانها بادرت الى بناء المزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة وتهويد المدن الفلسطينية ،كونها اطمأنت بعدم تعرضها لأي هجمات من طرف الحدود المصرية ، وما قيامها باجتياح لبنان الا دليل على ذلك التوجه .

الهوامش

(1) حسين ابوهنود نقابة المحامين الفلسطينيين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، غزة (د.ط)، 1990، ص6

(2) المصدر نفسه .

(3) نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (2)، بغداد ،1968، ص245 .

(4) منظمة التحرير الفلسطينية: تأسست عام 1964 وهي منظمة شبه سياسية على الأراضي الأردنية بطلب من الحكام العرب من خلال مؤتمرات القمة العربية ،وفي مؤتمر الرباط اعترفت الدول العربية في مؤتمر الرباط عام 1974 ممثلاً وحيد للشعب الفلسطيني، وفي عام 1993، اعترفت إسرائيل بها بعد اعتراف ياسر عرفات بالأخيرة بموجب اتفاقيات السلام المنعقدة بين الطرفين، لمزيد من التفاصيل: عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، 1998، ص13-205 .

(5) وليد خالد حمادي، الاوضاع السياسية في الأردن بضوء تواجد منظمة التحرير الفلسطينية على اراضيه 1967-1972، وقائع المؤتمر العلمي الخامس، جامعة تكريت، كلية التربية، 24-25 آذار 2009، ص874 .

(6) دعت نقابة المحامين العراقيين بعد نكسة حزيران 1967إلى إبراز هموم الشعب الفلسطيني في التحرر واستعادة حقوقه المسلوبة على مسرح الأحداث، ولاسيما بعد انعقاد مؤتمرات القمة العربية ودعا مجلس نقابة المحامين العراقيين العرب إلى: تنمية كفاح الشعب الفلسطيني وتقديم المعونات المالية والعسكرية لتحرير أرضه المغتصبة. وتحقيق الوجود الفلسطيني ثوريا وسياسيا لجميع الفلسطينيين من خلال تمثيل الشعب الفلسطيني لنفسه لمزيد من التفاصيل ينظر: مجيد هداب هلهول، دور نقابة المحامين العراقيين الوطني والقومي1958-1968، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة الدول العربية – معهد التاريخ العربي والتراث العربي، 2004، ص145 .

(7) عبد الرحمن عارف: ولد عبد الرحمن محمد عارف الجميلي في بغداد عام 1916، التحق بالكلية العسكرية عام 1936، وتخرج برتبة ملازم، وأنضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام 1957، وفي اثر ثورة 14 تموز 1958، نقل مع فرقته إلى الحدود الأردنية، وبعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم عين قائداً للفرقة الخامسة، وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء عام 1964، وبعد وفاة شقيقه (عبد السلام) اختير رئيسا للجمهورية في 16

نيسان 1966، تنازل عن رئاسة الجمهورية صبيحة يوم 17 تموز 1968 ، زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966-1968 دار اسامة للنشر، عمان 2012

(8) مجيد هداب هلهول، المصدر السابق ، ص160 .

(9) بكر عبد المجيد محمد، سياسة الملك الحسين بن طلال تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، رسالة ماجستير (غير منشورة)،، كلية التربية ،جامعة سامراء ، 2014 ،، ص187 .

(10)مظهر العزاوي : ولد مظهر فهمي حسين العزاوي عام 1919 في بغداد ،تقلد منصب نقيب المحامين العراقيين للمدة 1974-1980 ،اذ كان يشغل منصب نائب النقيب حسين الصافي ،وبعد استقالة الاخير تقلد منصب نقيب المحامين في ايلول 1974فضلا عن انه كان عضوا في اتحاد المحامين العرب ،لمزيد من التفاصيل ينظر : مجيد هداب هلهول وبكر عبد المجيد محمد، موقف نقابة المحامين العراقيين من القضية الفلسطينية ،1967-1979 ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية مج 3 ، العدد (4) ،السنة الثالثة ، شباط -2016، ص151.

(11) المصدر نفسه ، ص116 .

(12) جميل مصطفى حسن الخلف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1974، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 1991، ص179-180

(13) هنري كيسنجر: ولد في مدينة فورت الالمانية عام 1923، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1938 هربا من الاضطهاد النازي ضد اليهود، منح الجنسية الأمريكية عام 1948 وانخرط في صفوف الجيش الأمريكي في العام نفسه, عمل مستشارا في الأمن القومي 1969-1975 ثم منصب وزير الخارجية أدى دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وجهوده لإنهاء الصراع العربي – (الإسرائيلي) والتي انتهت اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. عينه الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى، للتفاصيل ينظر: هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر، ترجمة: عاطف أحمد عمران، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 7-73.

(14) مجيد هداب وبكر عبد المجيد محمد، المصدر السابق، ص160.

(15) جيرالد فورد: ولد في ولاية نبراسكا في الولايات المتحدة الامريكية في 14 تموز عام 1913، تخرج من الدراسة الاعدادية عام 1931 وفي أيلول 1931 بادر بإكمال دراسته الجامعية في جامعة ميشيغيان وفي عام 1941 مارس مهنة المحاماة ثم توقف نتيجة عن تلك المهنة لنشوب الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1949 اصبح عضواً في مجلس النواب ثم نائبا للرئيس نيكسون في عام 1973 وفي 9 اب 1974 تسلم منصب الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد فضيحة واترغيت التي اطاحت بالرئيس نيكسون لمدة عامين ونصف، اذ خسر انتخابات عام 1976 امام جيمي كارتر توفي في 27 كانون الأول عام 2006 عن عمر 93 عاما، للتفاصيل ينظر: علي ابراهيم عيدان، جيرالد فورد واثره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1913 -1977، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2017 .

(16) جيمي كارتر: ولد في 1 تشرين الأول 1924 في جنوب غرب جورجيا ،أصبح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التاسع والثلاثون للمدة 1977-1981،خدم في البحرية الأمريكية في برنامج تطوير الغواصات النووية حتى عام 1953، دخل عالم السياسة عام 1962 عندما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا، وفي عام 1970 انتخب حاكم للولاية في عام 1976، فاز مرشحاً للرئاسة عن الحزب الديمقراطي نتيجة لحملاته الانتخابية وعمله الدؤوب، ليصبح أول رئيس من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية الأمريكية، تميزت مدة رئاسته بعودة قناة بنما إلى حكومة بنما وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر و"إسرائيل" وشهد حكمه أزمة الرهائن الأمريكان في إيران، هزم إمام خصمه رونالد ريغان في انتخابات عام 1980، غادر البيت الأبيض عام 1981، إذ تفرغ للمشاركة في قضايا السياسة الدولية ومنح جوائز عديدة لدأبه في التوصل لحلول للصراعات الدولية. للتفاصيل ينظر: جيمي كارتر، مذكرات البيت الابيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص52-567.

(17) سلمى عدنان محمد وصفاء عبد الوهاب المبارك، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وموقف دول الخليج منها 1975- 1982، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (37)، 2011، ص168 .

(18) جميل مصطفى حسن الخلف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1974، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة اليرموك، 1991، ص179-180 .

(19) أنور السادات: ولد عام 1918 في الصعيد في قرية (ميت أبو الكوم) التابعة لمحافظة المنوفية، في أسرة تمتهن الزراعة يصل أفرادها إلى (13) فرداً، ولاب يعمل موظفاً في احدى المستشفيات العسكرية، أكمل دراسته الثانوية في مدرسة فؤاد الأول في العباسية، وتخرج في الكلية الحربية عام 1938 وعين برتبة ملازم ثان، وفي عام 1954 أصبح وزيراً للدولة، وفي عام 1960 عين رئيسا لمجلس الأمة، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية عام 1969، وخلف عبد الناصر في رئاسة الجمهورية عام 1970، وقاد حرب 1973 ضد (إسرائيل) وحقق النصر فيها، اغتيل في عام 1981 على اثر زيارته للقدس ولقاؤه بناحييم بيغين وتوقيعيه لاتفاقيه صلح مع إسرائيل لمزيد من التفاصيل ينظر: شاكر ضيدان جابر السويدي، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية،1970-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2009 .

(20) الحسن الثاني: ولد في 9 تموز 1929 في القصر الملكي في الرباط درس وتعلم الابتدائية في المغرب وبدأ عمله السياسي منذ عام 1943 بحضوره مع والده الاجتماعات واكمل تعليمه بالمعهد المولوي، ثم درس الحقوق في فرنسا بجامعة بوردو عام 1951 وحصل على شهادة الدراسة العليا في القانون المدني من الجامعة نفسها تولى قيادة القوات المسلحة الملكية بعد الاستقلال، ثم عين وكيلاً لرئيس الحكومة في 29 أيلول 1960 ورأس الوفد المغربي إلى هيئة الأمم المتحدة، وفي 26شباط 1961 اصبح ملكا على المملكة المغربية بعد وفاة والده، تعرض اثناء مدة حكمه التي استمرت 38 عاما إلى ست محاولات اغتيال خرج منها سالما ومن ابرزها محاولة قصر الصخيرات في عام 1971

ومحاولة عام 1972 في القنيطرة توفي في 23 تموز 1999 اثر نوبة قلبية للتفاصيل ينظر: البير ساسون ،ضباطو الملك مسار عائلة يهودية مغربية ، منشورات مرسم ، مراكش ، 2009 ، ص132-135 ؛هدى حسين موسى، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية، 2005 .

(21) شاوشيكو : سياسي ورجل دولة روماني ،ولد في 2 شباط 1918في ترجو فيشت برومانيا، تولى منصب السكرتير التنفيذي للحزب الشيوعي عام 1965، تولى رئاسة الحكومة 1974، حكم البلاد بقبضة من حديد وشن حملة اعتقالات واعدامات للمناوئين ضد سياسته ،لكن حكمه لم يخل من انجازات عمرانية وثقافية واقتصادية وادت سياسة البطش والشدة الى حدوث انقلاب ضده بقيادة الجيش، مما اضطره الى الهرب مع زوجته الا انه القي القبض عليه واعدامه امام الشعب الروماني ،لمزيد من التفاصيل ينظر :عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج3 ،المؤسسة العربية للدعاية والنشر، بيروت، 1989، ص422 .

(22) حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" 1979 واثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118،جامعة البصرة ،حزيران 2012، ص455.

(23) موشي ديان: عسكري وسياسي (إسرائيلي)، ولد في فلسطين عام 1915، شغل عدة مناصب عديدة في المدة ما بين 1948و1958 إلى أن اصبح رئيس الاركان للجيش (الإسرائيلي)، عُين وزيرا للدولة في عام 1964، وبعد تسلُّم ليفي اشكول رئاسة الوزراء وتأزم الموقف بين العرب (وإسرائيل) عَين اشكول موشي ديان وزيرا للدفاع، اسهم في حربي 1967و 1973، استقال عن منصبه بعد حرب 1973، لمزيد من التفاصيل ،ينظر :شوقي إبراهيم، ديان يعترف، مركز الدراسات الصحفية، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1977، ص22-62 .

(24) انعام رعد، حرب وجود لا حرب حدود، ط1، دار المسيرة، بيروت، 1979، ص218.

(25) اسماعيل فهمي : ولد اسماعيل محمد فهمي في 2 تشرين الاول 1922 في القاهرة ، شغل ابوه منصب نائب المدعى العام ،الا انه توفي وهو صغير فقامت والدته فائقة صبحي برعايته ، اكمل دراسته الجامعية عام 1945 في العلوم السياسية وعين بعد عام من تخرجه في في السلك الدبلوماسي ثم شغل منصب نائب قنصل في القنصلية في باريس 1947- 1949 ، ثم عضوا في البعثة المصرية الدائمة في الامم المتحدة ،ثم شغل منصب سفير مصر الى النمسا 1968-1971، ثم وزيرا للسياحة حتى عام ،1973 بعدها تولى منصب وزير الخارجية 1975-1977 اذ انه استقال من منصبه احتجاجاً على زيارة السادات للقدس ، لمزيد من التفاصيل ينظر : صباح رجا جربوع مطرب ، اسماعيل فهمي ودوره السياسي في مصر حتى عام 1978 ،رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت ، 2017 .

(26) حسين السيد حسين، المصدر السابق، ص455 .

(27) سوغَ السادات زيارته للقدس: بكسر الحاجز النفسي بين "الإسرائيليين" والعرب وبناء علاقات حسن الجوار مع "إسرائيل" وابعاد السوفييت والغرب عن المحادثات وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة للنهوض بالواقع الاقتصادي في مصر، وأن تلك الاهداف تطابقت مع المساعي "الإسرائيلية" لإنهاء عزلتها مع الدول العربية لمزيد من

التفاصيل ينظر: زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد واثرها على القضية الفلسطينية 1978 -1993، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص12 .

(28) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1977، بيروت 1978، ص398 .

(29) عثمان فتحي صالح حمدي، العلاقات العراقية الأردنية 1968-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ،جامعة الموصل، 2007، ص124 .

(30) مقتبس من جريدة الثورة، بغداد، العدد 2215 في 16- تشرين الثاني 1977.

(31) مناحيم بيغن: ولد في روسيا ال هاجر الى روسيا البيضاء عام 1913 إلى فلسطين عام 1942، وفي عام 1949، قاد المعارضة ضد حزب العمل بعدما اصبح عضوا في الكنيست عمل رئيساً للوزراء في "إسرائيل" في المدة 1977-1983 ،ودرس فيها حتى انهى المرحلة الثانوية، ومن ثم سافر إلى بولندا في عام 1938، إلى جامعة (وارشو) لدراسة القانون، تعرف بيغن على العمل الصهيوني من خلال منظمة (بيتار) اليهودية البولندية التي ترأسها عام 1939، حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس أنور السادات، بعد توقيعه اتفاقية كامب ديفيد، امر بغزو لبنان لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي تسببت بضغوط دولية على "إسرائيل" مما دفعه إلى الاستقالة من منصبه عام 1983 ،واعتزل الحياة السياسية لغاية وفاته 1992: لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شريدة شخصيات إسرائيلية ،مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 1995، ص89 .

(32) مجيد هداب وبكر عبد المجيد محمد، المصدر السابق، ص160.

(33) علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسات في العلاقات السياسية العربية، ط5، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص134.

(34) شاكر ضيدان جابر السويدي، المصدر السابق، ص170 .

(35) المصدر نفسه، ص171 .

(36) ارسل السادات خطابا إلى الرئيس كارتر في 6 آذار 1979 ابلغه فيه بانه مستعد على استقبال سفير "إسرائيل" في مصر، وارسال سفير مصري في "إسرائيل" بعد تنفيذ اتفاق الانسحاب "الإسرائيلي" من شبه جزيرة سيناء خلال شهر وارسل الرئيس كارتر في اليوم نفسه إلى الرئيس "الإسرائيلي" بيغين ابلغه بمضمون خطاب الرئيس المصري متمنيا موافقة "إسرائيل" على ذلك، فابلغه بيغين على طلب الرئيس المصري بالانسحاب "الإسرائيلي" من مصر لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد علي حسن، اتفاقيتا كامب ديفيد (معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والخطابات المتعلقة بينهما، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2012، ص106-108 .

(37) سليم الحص :سياسي واقتصادي لبناني ولد في 20 كانون الاول 1929في زقاق البلاط في بيروت، حصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد 1957 ، درس في الولايات المتحدة الامريكية ونال الدكتوراه عام 1960 في الاقتصاد ،عمل استاذا في الجامعة الامريكية في بيروت تولى رئاسة الحكومة اللبنانية عمل مستشارا للصندوق الكويتي للتنمية العربي، ثم مديرا عاما ثم رئيسا لمجلس ادارة المصرف للاتحاد الصناعي والسياحي ،وفي عام 1976 تم تكليفه

برئاسة حكومة وحدة وطنية، وفي عام 1987، كلف برئاسة مجلس الوزراء مرة اخرى وكالة نيابة عن رئيس الوزراء المغدور رشيد كرامي لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ص235.

(38) قتيبة عبدالله عباس البدري، مصر وإسرائيل بين المواجهة والسلام1967-1978، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص171 .

(39) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ط2، دار الحابيل للنشر، عمان، 1986، ص173-175.

(40) نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (1)، بغداد، 1979، ص6-7.

(41) حسين السيد حسين، المصدر السابق، ص460؛ منير الهور وطارق الموسى،المصدر السابق، ص175.

(42) بسمة محمد سعيد، العلاقات الفلسطينية الأردنية 1985- 1993 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة سامراء، 2014، ص 23.

(43) عمران محمد بوريس، نقابة محامي ليبيا، منشورات السيلفيوم، الدار الليبية للنشر والتوزيع، 1983، ص152.

(44) مجيد هداب وبكر عبد المجيد محمد، المصدر السابق، ص161

(45) مظهر العزاوي وقائع ندوة حقوق الإنسان والجهات الأساسية في الوطن العربي، بغداد 18 - 21 ايار1979 ، مجلة القضاء، العدد (3-4) السنة 34 تموز 1979 ، ص129.

(46) نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (1)، ص6 .

(47) المصدر نفسه ص8 .

(48) نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (4)، ص586 .

(49) المصدر نفسه ، ص590 .

(50) قتيبة عبدالله عباس البدري، المصدر السابق ،ص270 .

(51) المصدر نفسه، ص272 .

(52) عثمان فتحي المصدر السابق، ص94.

(53) مجدي أحمد حسين، من كامب ديفيد إلى مدريد، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت،1991، ص44 .

(54) غالي شكري ، حول المسألة الطائفية في مصر ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981 ، ص 307 .